



Authoritarian Socialization and Its Impact on the Political Behavior of Society

Mohammed Mesbah Aljundi ^{1*}, Nasser Abdullah Awn ²

¹ Libyan Authority for Scientific Research, Tripoli, Libya

² Department of Political Science, The Libyan Academy for Graduate Studies,
Al-Khoms, Libya

التنشئة السلطوية وأثرها في السلوك السياسي للمجتمع

محمد مصباح الجندي ^{1*} ، ناصر عبد الله عون ²

¹ الهيئة الليبية للبحث العلمي، طرابلس، ليبيا

² قسم العلوم السياسية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، الخمس، ليبيا

*Corresponding author: Dr.mohammed.aljundi@gmail.com

Received: August 02, 2026

Accepted: September 14, 2026

Published: September 27, 2026

Abstract:

This study examines authoritarian socialization and its impact on the political behavior of society by analyzing how patterns of political and social upbringing based on obedience, fear, and compliance contribute to shaping individuals' relationship with authority and the public sphere. The study proceeds from the assumption that the entrenchment of authoritarian socialization produces cautious political behavior marked by silence, withdrawal, and weak initiative, even when formal political institutions allowing participation exist. It adopts the descriptive-analytical method to clarify the concept of authoritarian socialization, identify its main characteristics, and explore its relationship with political culture, public trust, and political participation. The study also highlights the role of the family, school, media, and official discourse in reproducing values of submission and loyalty instead of active citizenship. It concludes that overcoming the legacy of authoritarianism cannot be achieved through institutional change alone, but requires rebuilding political awareness and promoting the values of participation, criticism, trust, and public responsibility, thereby enabling society to move from a culture of compliance and fear to one of citizenship, accountability, and conscious engagement in public affairs.

Keywords: Authoritarian socialization, political behavior, political culture, political participation, active citizenship.

الملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع التنشئة السلطوية وأثرها في السلوك السياسي للمجتمع، من خلال تحليل الكيفية التي تسهم بها أنماط التربية السياسية والاجتماعية القائمة على الطاعة والخوف والامتثال في تشكيل علاقة الأفراد بالسلطة والمجال العام. وتنتقل الدراسة من فرضية مفادها أن ترسخ التنشئة السلطوية يؤدي إلى إنتاج سلوك سياسي حذر، يميل إلى الصمت والعزوف وضعف المبادرة، حتى في حال وجود مؤسسات سياسية شكلية تسمح بالمشاركة. وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لفهم مفهوم التنشئة السلطوية، وبيان خصائصها، والكشف عن علاقتها بالثقافة السياسية والثقة العامة والمشاركة. كما تبرز الدراسة دور الأسرة والمدرسة والإعلام والخطاب الرسمي في إعادة إنتاج قيم الخضوع والولاء بدل المواطنة الفاعلة. وتخلص إلى أن تجاوز آثار السلطوية لا يتحقق بتغيير المؤسسات فقط، بل يتطلب إعادة بناء الوعي السياسي، وترسيخ قيم المشاركة، والنقد، والثقة، والمسؤولية العامة، بما يفتح المجال أمام انتقال المجتمع من ثقافة الامتثال والخوف إلى ثقافة المواطنة والمساءلة والانخراط الواعي في الشأن العام.

الكلمات المفتاحية: التنشئة السلطوية، السلوك السياسي، الثقافة السياسية، المشاركة السياسية، المواطنة الفاعلة.

مقدمة

تُعدّ التنشئة السلطوية من الظواهر العميقة التي تترك أثرًا ممتدًا في بنية المجتمع ووعيه وسلوكه السياسي، فهي لا ترتبط فقط بطبيعة النظام السياسي أو بأساليب الحكم المباشر، بل تتجاوز ذلك إلى تشكيل نظرة الأفراد إلى السلطة والدولة والمجال العام. فالسلطوية، حين تستقر طويلاً داخل المجتمع، لا تعمل من خلال أدوات القهر والإكراه الظاهرة فحسب، وإنما تسعى إلى إنتاج نمط من التفكير يقوم على الطاعة، والحذر، وتجنب السؤال، والخوف من التعبير العلني. وبذلك يصبح الفرد أكثر ميلاً إلى الصمت والانسحاب، وأقل استعداداً للمبادرة أو المساءلة أو المشاركة الواعية في الشأن العام، وبناءً عليه فإن دراسة أثر التنشئة السلطوية في السلوك السياسي للمجتمع تمثل مدخلاً مهماً لفهم العلاقة المعقدة بين السلطة والمواطن. فالسلوك السياسي لا يتشكل بمعزل عن البيئة الاجتماعية والثقافية التي ينشأ فيها الفرد، ولا ينفصل عن الخبرات التي يكتسبها داخل الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام والإدارة والمؤسسات المختلفة. ففي المجتمعات التي عاشت تجارب طويلة من الحكم المركزي أو الفردي أو المغلق، تتداخل هذه المؤسسات مع خطاب السلطة في صياغة تصور محدد عن السياسة، يجعلها مجالاً محفوفاً بالمخاطر لا مجالاً للمشاركة، ومصدراً للامتنال لا فضاء للمواطنة الفاعلة. وبهذا المعنى، لا تبقى السلطوية مجرد نظام حكم، بل تتحول إلى ثقافة سياسية واجتماعية يعاد إنتاجها في الحياة اليومية، وفي طريقة التعامل مع الاختلاف، وفي فهم الحقوق والواجبات، وفي علاقة الفرد بالدولة والمجتمع.

إن دراسة هذا الموضوع تكشف جانباً أساسياً من مظاهر الضعف السياسي في المجتمعات ذات الإرث السلطوي، وخاصة ما يتعلق بضعف الثقة العامة، وتراجع المشاركة، وانتشار الصمت، والخوف من المجال العام. فكثيراً ما يُفسّر العزوف السياسي بوصفه دليلاً على اللامبالاة أو نقص الوعي، غير أن النظر الأعمق يبين أن هذا العزوف قد يكون نتيجة تراكم طويل من الخوف، والشعور بعدم الجدوى، والاعتیاد على الطاعة، وربط الاعتراض بالعقاب أو الإقصاء. ومن ثم، فإن فهم السلوك السياسي لا يكتمل من خلال دراسة المؤسسات والقوانين وحدها، بل يحتاج إلى تحليل الخلفية الثقافية والتربوية التي تسهم في إنتاج هذا السلوك وتوجيهه.

وتبرز إشكالية التنشئة السلطوية بوضوح في المجتمعات الانتقالية التي تحاول بناء مؤسسات أكثر انفتاحاً بعد مراحل من الانغلاق السياسي؛ إذ إن تغيير القوانين أو إنشاء مؤسسات جديدة لا يكفي وحده لبناء مشاركة سياسية حقيقية، ما لم يصاحبه تحول في الوعي السياسي والثقافة العامة. فالمواطن الذي تربى طويلاً على الحذر والخوف لا يتحول تلقائياً إلى فاعل سياسي بمجرد فتح المجال العام، بل يحتاج إلى بيئة تعيد بناء الثقة، وتحمي حرية التعبير، وتشجع الحوار، وتغرس قيم المواطنة والمسؤولية، كما تنطلق من محاولة تحليل الكيفية التي تؤثر بها التنشئة السلطوية في تشكيل السلوك السياسي للمجتمع، من خلال الوقوف على مفهوميها وخصائصها، والكشف عن أدوات إنتاج الطاعة والخوف، وبيان انعكاساتها على المشاركة السياسية وبناء المواطنة الفاعلة. وتسعى كذلك إلى إبراز أن تجاوز آثار السلطوية لا يتحقق بمجرد إصلاح الشكل المؤسسي، بل يتطلب إعادة بناء الوعي السياسي، وتحرير المجال العام من الخوف، وترسيخ ثقافة المشاركة والمساءلة والثقة بين الدولة والمجتمع، وبذلك تغدو الدراسة محاولة لفهم أثر السلطوية في الوعي السياسي ومسارات بناء المواطنة الفاعلة المستقرة.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في تناولها للتنشئة السلطوية في التالي:

- 1- بوصفها عاملاً خفياً ومؤثراً في تشكيل السلوك السياسي، وليس مجرد نتيجة عابرة لطبيعة النظام السياسي.
- 2- تساعد على فهم أسباب ضعف المشاركة السياسية في المجتمعات التي عاشت تجارب سلطوية طويلة، حتى بعد حدوث تغيرات سياسية أو مؤسسية.
- 3- توضح العلاقة بين السلطة والمجتمع من خلال تحليل كيفية انتقال الخوف والطاعة من المجال السياسي إلى الثقافة الاجتماعية اليومية.
- 4- تكشف أن بناء الديمقراطية لا يعتمد فقط على القوانين والمؤسسات، بل يحتاج أيضاً إلى إعادة بناء الوعي السياسي والثقة العامة.
- 5- تفيد في تقديم مدخل تحليلي لفهم صعوبات التحول من ثقافة الامتثال إلى ثقافة المواطنة والمشاركة.

أهداف الدراسة

- 1- توضيح مفهوم التنشئة السلطوية وبيان خصائصها السياسية والاجتماعية.
- 2- تحليل أثر التنشئة السلطوية في تشكيل السلوك السياسي للأفراد والجماعات.
- 3- الكشف عن الآليات التي تنتج من خلالها السلطة ثقافة الطاعة والخوف والامتثال.
- 4- تفسير علاقة التنشئة السلطوية بضعف المشاركة السياسية وتراجع الثقة في المجال العام.
- 5- بيان متطلبات تجاوز آثار التنشئة السلطوية وبناء ثقافة سياسية قائمة على المواطنة الفاعلة.

إشكالية الدراسة

تطلق هذه الدراسة من أن التنشئة السلطوية تمثل عاملاً مؤثراً في تشكيل السلوك السياسي للمجتمع، لأنها تغرس قيم الطاعة والخوف والامتثال، وتؤثر في علاقة الأفراد بالسلطة والمجال العام. كما تنعكس آثارها على مستوى الثقة السياسية، وحجم المشاركة، وإمكان بناء المواطنة الفاعلة. وبناءً على ذلك، تتمحور إشكالية الدراسة في التساؤل الآتي:

كيف تؤثر التنشئة السلطوية في تشكيل السلوك السياسي للمجتمع، من حيث إنتاج الطاعة والخوف، وإضعاف المشاركة السياسية، والحد من بناء المواطنة الفاعلة؟

فرضية الدراسة

تفترض الدراسة أن التنشئة السلطوية، بما تحمله من قيم الطاعة والخضوع والحذر من المجال العام، تسهم في إنتاج سلوك سياسي يميل إلى الصمت والامتثال وضعف المبادرة، كما تؤدي إلى تراجع الثقة السياسية والمشاركة الفاعلة، بما يعيق بناء مواطنة قائمة على الحقوق والمسؤولية والمساءلة.

منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف مفهوم التنشئة السلطوية وخصائصها، وتحليل أدوات إنتاج الطاعة والخوف داخل المجتمع، ثم بيان انعكاساتها على السلوك السياسي، ولا سيما في ما يتعلق بثقافة الصمت، وضعف الثقة، وتراجع المشاركة السياسية، وإشكالية بناء المواطنة الفاعلة.

محاور الدراسة

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنشئة السلطوية والسلوك السياسي أولاً: مفهوم التنشئة السلطوية وخصائصها.

ثانياً: السلوك السياسي ومحدداته الاجتماعية والثقافية.

المحور الثاني: أدوات إنتاج الطاعة والخوف في المجتمع السلطوي

أولاً: مؤسسات التنشئة وصناعة الامتثال السياسي.

ثانياً: الخطاب الرسمي وترسيخ الخوف من المجال العام.

المحور الثالث: انعكاسات التنشئة السلطوية على المشاركة والمواطنة

أولاً: ثقافة الصمت وضعف الثقة السياسية.

ثانياً: ضعف المشاركة وإشكالية بناء المواطنة الفاعلة.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للتنشئة السلطوية والسلوك السياسي

يمثل تحديد المفاهيم مدخلاً أساسياً لفهم العلاقة بين التنشئة السلطوية والسلوك السياسي للمجتمع، لأن الإشكالية لا تتعلق فقط بطبيعة النظام السياسي أو بأساليب الحكم المباشر، بل تمتد إلى الكيفية التي تتشكل بها نظرة الفرد إلى السلطة والدولة والمشاركة والحقوق والواجبات. فالسلوك السياسي لا يظهر بمعزل عن البيئة التي ينشأ فيها الإنسان، ولا ينفصل عن القيم والرموز والخبرات التي يتلقاها منذ المراحل الأولى في حياته داخل الأسرة والمدرسة والإعلام والمؤسسات الاجتماعية والسياسية المختلفة.

فالتنشئة السياسية تكتسب أهميتها من كونها عملية ممتدة ومستمرة، تسهم في نقل الثقافة السياسية من جيل إلى آخر، وتحدد الكيفية التي يكتسب بها الفرد معاني الطاعة والولاء والانتماء والمشاركة والاعتراض، وعليه لا يمكن النظر إلى التنشئة السلطوية باعتبارها مجرد أسلوب تربوي قائم على الشدة والانضباط، بل ينبغي فهمها بوصفها نمطاً سياسياً واجتماعياً يوجه وعي الفرد نحو قبول السلطة أكثر من مساءلتها، ويأصل فيه الحذر من المجال العام بدل الانخراط فيه بفاعلية. كما أن التنشئة السياسية ليست عملية عابرة، بل هي إحدى العمليات الاجتماعية التي يكتسب من خلالها الفرد المعارف والاتجاهات والقيم السياسية السائدة في مجتمعه، بما يجعلها عنصراً مؤثراً في تشكيل علاقته بالنظام السياسي وبالمجتمع العام (إسماعيل، 1997، ص 21-23).

واستناداً إلى ذلك، فإن التنشئة السلطوية تمثل نمطاً خاصاً من التنشئة السياسية، يقوم على ترسيخ الامتثال، وتقيد المبادرة والابتكار، وإضعاف الحس النقدي، وربط المجال العام بالخوف والحيطة والحذر وبذلك فهي تؤثر في تصورات الأفراد والجماعات حول السلطة، وتجعل العلاقة معها علاقة رأسية يغلب عليها الخضوع أكثر من ثقافة المشاركة، والانصياع أكثر من المساواة. فالسلطة، في صورتها السلطوية، لا تكتفي بإصدار الأوامر، بل تسعى إلى تشكيل البيئة الاجتماعية والنفسية التي تجعل الأفراد يقبلون هذه الأوامر باعتبارها أمراً طبيعياً ومألوفاً، كما أن السلطة لا تنفصل عن الممارسة، لأنها علاقة تأثير بين طرفين، ولا يمكن تصورهما خارج ثنائية الأمر والمأمور، أو المؤثر والمتأثر، أو ممارس السلطة والأفراد الذين تمارس عليهم (العابد، 2021، ص 246).

أما السلوك السياسي، فهو المجال الذي تظهر فيه نتائج التنشئة بصورة عملية، سواء في الإقبال على المشاركة أو العزوف عنها، وفي التعبير عن الرأي أو كتمانها، وفي الثقة بالمؤسسات أو الخوف منها، وفي القدرة على المبادرة أو الاكتفاء بدور المتلقي، وهي بهذا المعنى، فإن دراسة السلوك السياسي لا تقتصر على رصد الأفعال السياسية الظاهرة، كالانتخابات أو الانتماء الحزبي أو الاحتجاج أو غيره من ذلك

السلوك، وإنما تمتد إلى تحليل البنية العميقة التي تنتج هذه الأفعال أو تمنعها. لذلك فإن هذا المحور يتناول أولاً مفهوم التنشئة السلطوية وخصائصها، ثم ينتقل ثانياً إلى مفهوم السلوك السياسي ومحدداته الاجتماعية والثقافية، تمهيداً لفهم العلاقة بينهما في المحاور اللاحقة.

أولاً: مفهوم التنشئة السلطوية وخصائصها

التنشئة السلطوية هي إلى ذلك النمط من التنشئة السياسية والاجتماعية الذي يقوم على إعداد الفرد لقبول السلطة كما هي، لا لمساءلتها أو محاسبتها أو المشاركة في توجيهها، فهي عملية طويلة ومركبة يتم من خلالها زرع وغرس قيم الطاعة والخضوع والامتثال في وعي الأفراد، بحيث يصبح الانضباط تجاه السلطة قيمة مركزية، بينما يُنظر إلى النقد أو الاعتراض أو المبادرة السياسية باعتبارها سلوكاً غير مأمون أو خارجاً عن المألوف. ومن ثم، فإن التنشئة السلطوية لا تعمل فقط على ضبط السلوك الخارجي للفرد، بل تتجه إلى تشكيل إدراكه الداخلي لمعنى السلطة وحدود التعامل معها.

هذا الفهم يقارب من التصور العام للتنشئة السياسية في مفهومها، التي تعني انتقال الثقافة السياسية إلى الأفراد عبر مؤسسات المجتمع المختلفة، مثل الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام والجماعات الاجتماعية، إلا أن الفارق الجوهرى أن التنشئة السياسية قد تكون ديمقراطية أو تعددية أو سلطوية، بحسب طبيعة النظام السياسي والقيم السائدة في المجتمع، فإذا كانت التنشئة الديمقراطية تهدف إلى بناء المواطن الممارس لحقوقه السياسية، فإن التنشئة السلطوية تهدف إلى إنتاج الفرد المطيع، الذي يفضل السلامة على المبادرة والإبداع، ويعتاد تلقي القرار من الأعلى بدل المشاركة في صنعته. كما أن التنشئة السياسية تتصل بعملية اكتساب الفرد للثقافة السياسية، وأنها تساعد على تشكيل مواقف من النظام السياسي والسلطة والمشاركة، وهو ما يجعلها ذات أثر مباشر في تكوين السلوك السياسي لاحقاً (إسماعيل، 1997، ص 22-24).

وتنشأ التنشئة السلطوية عادة في البيئات التي تحتكر فيها السلطة القرار السياسي، وتضيق فيها مساحة المجال العام، وتضعف فيها مؤسسات الوساطة بين الدولة والمجتمع. ففي مثل هذه البيئات، لا يتعلم الفرد السياسة من خلال المشاركة والحوار، بل من خلال الخوف والحذر وتجنب الصدام. وقد تتحول هذه الخبرة المتراكمة مع الزمن إلى ثقافة اجتماعية عامة، تجعل الأفراد يميلون إلى الصمت، ويتجنبون التعبير عن مواقفهم، ويفضلون السلامة الفردية على الفعل الجماعي. وهذا ما يجعل السلطوية ليست مجرد نظام للحكم، بل نمطاً في إنتاج الثقافة السياسية وعلاقة المجتمع بالدولة.

وتختلف التنشئة السلطوية عن التنشئة السياسية الديمقراطية في طبيعة الغايات التي تسعى إليها. فالتنشئة الديمقراطية تهدف إلى بناء مواطن فاعل، قادر على التفكير النقدي، والمشاركة، وتحمل المسؤولية العامة، واحترام التعددية، وعلى العكس من ذلك فإن التنشئة السلطوية، فتسعى إلى إنتاج فرد مطيع، حذر، قليل المبادرة، ينظر إلى السلطة بوصفها مصدراً للأمر والتوجيه، لا بوصفها مؤسسة قابلة للمساءلة والمشاركة، وبهذا المعنى، فإن الفرق بين النمطين لا يتعلق بأساليب التربية فقط، بل يتعلق بنوع الإنسان السياسي الذي يراد إنتاجه داخل المجتمع.

ويمكن تحديد أبرز خصائص التنشئة السلطوية في الآتي:

- 1- مركزية الطاعة: تقوم التنشئة السلطوية على جعل الطاعة قيمة عليا في علاقة الفرد بالسلطة، فالإنسان لا يُربى على فهم القرار أو مناقشته، بل على قبوله وتنفيذه. ومع مرور الزمن تصبح الطاعة ليست مجرد سلوك مفروض من الخارج، بل عادة ذهنية ونفسية يتبناها الفرد حتى في غياب الإكراه المباشر. وهذا ما يجعل الفرد يتعامل مع السلطة باعتبارها مصدراً للحقيقة والتوجيه، لا باعتبارها مجاًلاً عاماً قابلاً للنقاش والمساءلة. (هريمة، 2024، موقع الكتروني).

- 2- إضعاف التفكير النقدي: من الخصائص المهمة للتنشئة السلطوية أنها تقلل من قيمة السؤال والنقاش، وتتعامل مع النقد باعتباره تهديدًا للنظام أو خروجًا عن الانضباط، ونتيجة لذلك ينشأ الفرد في بيئة خصبة لا تشجع على تحليل السلطة أو مراقبتها، بل تدفعه إلى التسليم الكلب بما يصدر عنها، وهذا الإضعاف لا يبدأ دائمًا من المجال السياسي المباشر، بل قد يبدأ من الأسرة والمدرسة والإدارة والإعلام، حيث يتعلم الفرد أن السؤال قد يكون مصدرًا للمشكلة، وأن الصمت أكثر أمانًا من الاعتراض.
- 3- ربط المجال العام بالخوف: تعمل التنشئة السلطوية على تكوين صورة ذهنية تجعل السياسة مجالًا محفوفًا بالمخاطر. فالاقتراب من الشأن العام أو التعبير عن الرأي قد يُنظر إليه بوصفه مصدرًا للمساءلة أو العقاب أو الإقصاء، هذا الربط بين السياسة والخطر يؤدي إلى عزوف شرائح واسعة من المجتمع عن المشاركة، حتى عندما تتوفر قنوات شكلية للمشاركة، وبذلك لا يصبح الخوف مجرد شعور فردي، بل يتحول إلى ثقافة عامة عند تلك الشرائح وتحدد علاقة المجتمع بالسياسة.
- 4- احتكار المعلومة وتوجيه الاتصال: من مظاهر التنشئة السلطوية أن السلطة لا تتحكم في القرار فقط، بل تتحكم أيضًا في المعلومة وفي اتجاهات الاتصال، فالنموذج السلطوي يميل ويجنح إلى الاتصال الهابط، أي انتقال الأوامر والتعليمات من الأعلى إلى الأسفل، مع تضيق مساحة الاتصال الصاعد القائم على الحوار أو النقد أو نقل المطالب من المجتمع إلى السلطة، فالممارسة السلطوية داخل التنظيم تؤثر في طبيعة الاتصال، من حيث اتجاهه ومضمونه وأدواته، وأن النمط الأوتوقراطي يجعل الاتصال غالبًا أحادي الاتجاه، قائمًا على الأمر أكثر من التفاعل (صالح، 2021، موقع الكتروني).
- 5- إنتاج الولاء بدل المواطنة: في ظل التنشئة السلطوية لا تكون العلاقة بين الفرد والدولة قائمة على الحقوق والواجبات المتبادلة، بل على الولاء والطاعة. فالمواطن لا يُنظر إليه باعتباره شريكًا في المجال العام، وإنما تابعًا مطلوبًا منه تأييد السلطة والانسجام مع خطابها، وهنا تتحول المواطنة من علاقة قانونية وسياسية تقوم على المشاركة والمسؤولية، إلى علاقة ولاء شخصي أو جماعي، يطغى فيها الانتماء للسلطة على الانتماء للمؤسسة العامة. (بن دوبه، 2019، ص 103-106)
- 6- تطبيع الصمت السياسي: تؤدي التنشئة السلطوية إلى جعل الصمت سلوكًا مألوفًا وعقلانيًا في نظر الأفراد، خاصة عندما يرتبط التعبير عن الرأي بالخوف أو الخسارة أو العقاب. غير أن هذا الصمت لا يعني دائمًا الرضا أو اللامبالاة، بل قد يتحول إلى شكل غير مباشر من أشكال الاعتراض، إذ يُنظر إليه بوصفه «فعلًا اجتماعيًا يتسم بالاستراتيجية»، ووسيلة للتعبير غير اللفظي عن الاستياء أو رفض السياسات القائمة. ومن ثم، يصبح عدم المشاركة نوعًا من التكيف مع بيئة سياسية لا توفر شعورًا كافيًا بالأمان، حيث يدرك الفرد وجود الخلل، لكنه يفضل عدم الإفصاح عنه علنًا، وقد يمتلك موقفًا سياسيًا واضحًا دون أن يحوله إلى فعل عام. وهنا تبلغ التنشئة السلطوية ذروتها حين تنجح في نقل الرقابة من الخارج إلى داخل وعي الفرد نفسه، فيراقب كلماته ومواقفه قبل أن تراقبه السلطة، ويتحول الصمت من موقف فردي عابر إلى ثقافة سياسية تعيد إنتاج الخوف والامتثال داخل المجتمع. (محمود، 2024، موقع الكتروني).
- والجدير بالذكر فإن خطورة التنشئة السلطوية لا تقتصر دعلى المرحلة التي توجد فيها السلطة القمعية بصورة مباشرة، بل تمتد آثارها إلى ما بعد تغير الظروف السياسية. فقد تزول بعض مظاهر السلطوية من المؤسسات، غير أن آثارها تبقى حاضرة في السلوك والثقافة والعلاقات الاجتماعية، لذلك قد نجد مجتمعات تمتلك مؤسسات انتخابية أو دستورية، لكنها لا تزال تعاني ضعف المشاركة، وغياب الثقة، والخوف من التعبير، وهي كلها مؤشرات على استمرار أثر التنشئة السلطوية في الوعي الجمعي، كما أن التنشئة السلطوية لا تنتجها الدولة وحدها، بل قد تتداخل في إنتاجها مؤسسات اجتماعية متعددة. فالأسرة التي تقوم

على الطاعة المطلقة، والمدرسة التي تُضعف السؤال، والإعلام الذي يكرر خطاباً أحادياً، والإدارة التي تكافئ الامتثال أكثر مما تكافئ الكفاءة، كلها تسهم في بناء شخصية سياسية تتجنب المبادرة وتميل إلى الحذر، ومن هنا فإن السلطوية تصبح بنية ثقافية واجتماعية، وليست مجرد شكل من أشكال الحكم، كما تظهر أهمية البنية الاجتماعية في إعادة إنتاج السلطة من خلال ما بينته بعض الدراسات الليبية من أن السلطة لا تُعاد إنتاجها فقط عبر الدولة ومؤسساتها الرسمية، بل أيضاً من خلال الشبكات الاجتماعية التقليدية، والولاءات المحلية، والزعامة الرمزية، والقدرة على التأثير في القرار. فالدراسة الخاصة بدور القبيلة في إعادة إنتاج السلطة في ليبيا أوضحت أن القبيلة ليست مجرد كيان اجتماعي تقليدي، بل قوة اجتماعية وسياسية قادرة على التأثير في السياسات المحلية والوطنية، وإعادة إنتاج السلطة عبر التحالفات والزعامة التقليدية والشرعية الرمزية وإدارة النزاعات (عبد العزيز، 2025، ص 444-446). ورغم أن موضوع هذه الدراسة لا ينصب على القبيلة مباشرة، فإن الاستفادة منها مهمة في توضيح أن السلطة قد تتجذر اجتماعياً وثقافياً، وأن السلوك السياسي يتأثر بالبنى التقليدية كما يتأثر بالمؤسسات الرسمية. وعليه، يمكن القول إن التنشئة السلطوية هي عملية منظمة وغير مباشرة في كثير من الأحيان، تهدف إلى إعادة إنتاج الخضوع داخل المجتمع، من خلال تحويل الطاعة والخوف والصمت إلى أنماط سلوكية مألوفة. وهي بذلك تمثل أحد المفاتيح الأساسية لفهم ضعف المشاركة السياسية، وتراجع الثقة العامة، وصعوبة بناء مواطنة فاعلة في المجتمعات التي عاشت تجارب طويلة من الحكم السلطوي.

ثانياً: السلوك السياسي ومحدداته الاجتماعية والثقافية

يقصد بالسلوك السياسي مجموع الأفعال والمواقف والاتجاهات التي يبديها الأفراد والجماعات تجاه السلطة والدولة والمؤسسات والقضايا العامة. ولا يقتصر هذا السلوك على المشاركة في الانتخابات أو الانتماء إلى الأحزاب، بل يشمل أيضاً التعبير عن الرأي، والاهتمام بالشأن العام، والثقة أو عدم الثقة في المؤسسات، والميل إلى الاحتجاج أو الصمت، والمبادرة أو الانسحاب، والقبول أو الرفض، والمساهمة في النقاشات العامة أو الابتعاد عنها.

وقد عرّف جاسم محمد دايش السلوك السياسي بأنه نمط مهم من أنماط السلوك الاجتماعي، لكنه يركز على النشاطات والفعاليات المتعلقة بالحكم والقيادة والتنظيم وتنسيق المجتمع، بما يساعد على تحقيق أهدافه وإشباع تطلعات أفراد ضمن إطار النظام الاجتماعي والسياسي القائم. كما أشار إلى أن السلوك السياسي قد يظهر في صور متعددة، منها السلوك الانتخابي، والتشريعي، والحكومي، والقضائي، والحزبي، وسلوك التنظيمات المدنية في القضايا العامة، فضلاً عن السلوك السياسي الدولي (دايش، 2018، دون صفحة). ويُستفاد من هذا التصور أن السلوك السياسي ليس فعلاً واحداً أو مجاًلاً ضيقاً، بل هو شبكة واسعة من المواقف والتصرفات التي تعبر عن علاقة الفرد أو الجماعة بالسلطة والمجال العام.

ومن المهم النظر إلى السلوك السياسي باعتباره نتيجة لتفاعل عوامل متعددة، وليس مجرد اختيار فردي مستقل. فالفرد لا يتحرك في الفراغ، وإنما يتأثر بخبرته الاجتماعية، وبما تعلمه داخل الأسرة والمدرسة، وبما تلقاه من الإعلام والخطاب الرسمي، وبطبيعة النظام السياسي، وبدرجة الانفتاح أو القمع في المجال العام. لذلك فإن السلوك السياسي يعكس في جانب كبير منه طبيعة البيئة التي نشأ فيها الإنسان، والحدود التي رسمتها هذه البيئة لما هو مسموح أو ممنوع، آمن أو خطر، مقبول أو مرفوض.

وتُعد الثقافة السياسية من أهم المحددات المؤثرة في السلوك السياسي. فالثقافة السياسية هي مجموعة القيم والتصورات والمعتقدات التي يحملها الأفراد تجاه السلطة والمجتمع والدولة. فإذا كانت هذه الثقافة تقوم على الثقة والمشاركة واحترام الاختلاف، فإنها غالباً تنتج سلوكاً سياسياً أكثر انفتاحاً وفاعلية. أما إذا كانت قائمة

على الخوف والشك والطاعة، فإنها تنتج سلوكًا سياسيًا حذرًا، يميل إلى الانسحاب أو المشاركة الشكلية أو انتظار القرار من الأعلى.

ويتأثر السلوك السياسي كذلك بطبيعة العلاقة بين الفرد والدولة. ففي المجتمعات التي يشعر فيها الفرد بأنه مواطن له حقوق، وأن المؤسسات قابلة للمساءلة، وأن المشاركة يمكن أن تحدث أثرًا، يكون السلوك السياسي أكثر إيجابية. أما في المجتمعات التي يرى فيها الفرد أن الدولة بعيدة عنه، أو متسلطة عليه، أو غير مستجيبة لمطالبه، فإن السلوك السياسي يتجه غالبًا نحو العزوف أو اللامبالاة أو الخوف. وهنا تظهر أهمية الثقة السياسية بوصفها عنصرًا حاسمًا في تفسير المشاركة أو الانسحاب.

إن السياسية بوصفها مظهرًا مهمًا من مظاهر السلوك السياسي، لأنها تكشف درجة اهتمام الفرد بالشأن العام، ومدى إحساسه بقدرته على التأثير في القرار. وتتعدد صور المشاركة السياسية بين التصويت، والانضمام إلى الأحزاب أو الجماعات، والمناقشة السياسية، والاتصال بالمسؤولين، والمساهمة في الأنشطة العامة، وغيرها من الأفعال التي تعكس حضور الفرد في الحياة السياسية (إسماعيل، 1997، ص 27-29). ومن ثم، فإن ضعف المشاركة لا يعني دائمًا غياب الاهتمام السياسي، فقد يكون نتيجة خوف أو فقدان ثقة أو شعور بعدم الجدوى.

ويمكن إبراز أهم المحددات الاجتماعية والثقافية للسلوك السياسي في النقاط الآتية:

1- الأسرة وبناء التصور الأول للسلطة: تعد الأسرة أول مجال يتعرف فيه الفرد على معنى السلطة والطاعة والحوار. فإذا كانت العلاقة داخل الأسرة قائمة على الحوار والاحترام، فإنها تساعد على بناء شخصية أكثر قدرة على التعبير والمشاركة. أما إذا كانت قائمة على القهر والطاعة المطلقة، فقد يتعلم الفرد منذ البداية أن السلطة لا تُناقش، وأن الاعتراض نوع من التمرد. ومن هنا فإن أثر الأسرة لا يظل اجتماعيًا فقط، بل يتحول إلى أثر سياسي غير مباشر في طريقة فهم الفرد للسلطة لاحقًا.

2- المدرسة وتكوين الوعي العام: تلعب المدرسة دورًا مهمًا في تشكيل السلوك السياسي، لأنها لا تنقل المعرفة فقط، بل تزرع قيمًا واتجاهات. فالمدرسة التي تشجع التفكير والنقاش تنتج وعيًا مدنيًا أكثر انفتاحًا، بينما المدرسة التي تقوم على التلقين والخوف من الخطأ قد تعزز ثقافة الامتثال وتضعف القدرة على المبادرة. ولهذا تعد التربية المدنية إحدى الأدوات الأساسية في بناء المشاركة السياسية وترسيخ قيم المواطنة، في حين أن المدرسة السلطوية قد تتحول إلى مجال لإعادة إنتاج الخضوع بدل بناء الشخصية النقدية.

3- الإعلام وصناعة الصورة السياسية: يسهم الإعلام في تشكيل نظرة الأفراد إلى السلطة والمعارضة والمشاركة والاحتجاج. فإذا كان الإعلام متنوعًا وحرًا، فإنه يفتح المجال أمام الوعي النقدي. أما إذا كان أحاديًا وخاضعًا للسلطة، فإنه يعيد إنتاج الخطاب الرسمي، ويجعل الفرد يتلقى السياسة من زاوية واحدة. وقد أوضح محمود حسن إسماعيل، من خلال دراسته لدور أخبار التلفزيون في التنشئة السياسية، أن الإعلام يمثل مصدرًا مؤثرًا في تشكيل المعرفة السياسية والاتجاهات العامة، خاصة عندما يكون حاضرًا بصورة متكررة في حياة الأفراد (إسماعيل، 1997، ص 10-14).

4- الخبرة التاريخية للمجتمع: تترك التجارب السياسية السابقة أثرًا عميقًا في السلوك السياسي. فالمجتمع الذي عاش فترات طويلة من القمع أو الانقسام أو العقاب السياسي قد يحمل ذاكرة جماعية حذرة، تجعل أفرادها أقل استعدادًا للمشاركة، حتى عندما تتغير الظروف رسميًا. ولذلك فإن التحول نحو المشاركة يحتاج إلى معالجة إرث الخوف، لا الاكتفاء بفتح المجال السياسي من الناحية الشكلية.

5- درجة الثقة في المؤسسات: كلما زادت ثقة الأفراد في المؤسسات، زادت قابليتهم للمشاركة والتفاعل مع المجال العام. أما ضعف الثقة فيؤدي إلى الشعور بأن المشاركة غير مجدية، وأن السياسة مجال

مغلق لا يستجيب لمطالب المجتمع. ومن هنا فإن الثقة السياسية تمثل جسراً بين المواطن والدولة، وبدونها تتحول المشاركة إلى فعل شكلي أو موسمي محدود الأثر.

6- البنية الاجتماعية والولاءات التقليدية: لا يتحدد السلوك السياسي فقط من خلال مؤسسات الدولة الحديثة، بل يتأثر أيضاً بالبنى الاجتماعية والولاءات التقليدية السائدة في المجتمع. ففي بعض البيئات، قد تكون القبيلة أو الجهة أو الجماعة المحلية وسيطاً أساسياً بين الفرد والدولة، وقد تؤثر في خياراته السياسية وفي نظرته إلى السلطة والمشاركة. وتوضح دراسة دور القبيلة في إعادة إنتاج السلطة في ليبيا أن البنية القبلية قد تؤدي دوراً سياسياً واجتماعياً مهماً في فترات ضعف الدولة، من خلال إدارة النزاعات، وصياغة التحالفات، والتأثير في القرار المحلي والوطني (عبد العزيز، 2025، ص 444-445).

وانطلاقاً من هذه المحددات، يمكن القول إن السلوك السياسي ليس مجرد رد فعل مباشر تجاه حدث سياسي معين، بل هو حصيلة تراكم طويل من التنشئة والخبرة والثقافة والمؤسسات، حيث أن الفرد قد يمتنع عن المشاركة لا لأنه غير معني بالشأن العام، بل لأنه تعلم عبر التجربة والتراحم الفكري أن المشاركة لا تؤثر، أو أنها قد تجلب له ضرراً، أو أنها محكومة مسبقاً بإرادة السلطة، وهنا تظهر الصلة الوثيقة بين التنشئة السلطوية والسلوك السياسي.

إن المجتمعات التي تتعرض لتنشئة سلطوية طويلة غالباً ما تنتج أنماطاً محددة من السلوك السياسي، مثل ضعف المبادرة، والخوف من التعبير، والميل إلى المجاملة السياسية، وتفضيل العلاقات الشخصية على المؤسسات، والقبول بالأمر الواقع، والانسحاب من النقاش العام، هذه السلوكيات لا تعني بالضرورة غياب الوعي، بل قد تكون شكلاً من أشكال التكيف مع بيئة سياسية لا تمنح الأفراد شعوراً بالأمان أو الفاعلية، في مقابل ذلك، فإن بناء سلوك سياسي ديمقراطي يحتاج إلى تغيير في بنية التنشئة نفسها، بحيث يتعلم الفرد منذ المراحل الأولى أن السياسة ليست مجالاً للخوف، بل مجال للمشاركة والمسؤولية؛ وأن الدولة ليست سلطة فوق المجتمع، بل مؤسسة عامة يفترض أن تعبر عن مصالحه؛ وأن المواطن ليس تابعاً، بل فاعل رئيسي يمتلك حق النقد والمساءلة والمساهمة، ولذلك فإن إصلاح السلوك السياسي يبدأ من إصلاح الثقافة السياسية ومؤسسات التنشئة، لا من تغيير الأشكال المؤسسية فقط.

وبناءً على ما تقدم، يتضح أن السلوك السياسي للمجتمع هو مرآة لطبيعة التنشئة التي يتلقاها أفرادها، وأن التنشئة السلطوية تترك أثراً عميقاً في تحديد حدود المشاركة والخوف والثقة. وهذا ما يجعل دراسة العلاقة بين التنشئة السلطوية والسلوك السياسي ضرورية لفهم أسباب ضعف المشاركة السياسية، وصعوبات التحول نحو المواطنة الفاعلة في المجتمعات ذات الإرث السلطوي.

المحور الثاني: أدوات إنتاج الطاعة والخوف في المجتمع السلطوي

يرتكز المجتمع السلطوي على منظومة من المؤسسات والخطابات التي تسهم في إنتاج الطاعة وتطبيع الخوف داخل الوعي الاجتماعي والسياسي. فالسلطة السلطوية تسعى إلى جعل الامتثال سلوكاً مألوفاً، وتحويل المجال العام إلى مساحة يقترب منها الأفراد بحذر، من خلال ما تزرعه مؤسسات التنشئة والإعلام والمدرسة والأسرة والإدارة والعمل من قيم الخضوع والانضباط.

وتبرز خطورة التنشئة السلطوية في نقل الخوف من الإكراه الخارجي إلى الرقابة الذاتية، حيث يراقب الفرد كلماته ومواقفه وسلوكه بسبب توقعه للعقاب أو خشيته من مخالفة السلطة. وبهذا يتحول الخوف إلى قوة رمزية داخل الوعي، وتصبح الطاعة نتيجة لتراكم طويل من التربية والخبرة والخطاب السياسي، بما يجعل الخوف صناعة اجتماعية وسياسية لإدامة السيطرة (لعياشي، 2026، دون صفحة)، ومن هذا المنطلق،

يتناول هذا المحور مؤسسات التنشئة وصناعة الامتثال السياسي، ثم الخطاب الرسمي ودوره في ترسيخ الخوف من المجال العام.

أولاً: مؤسسات التنشئة وصناعة الامتثال السياسي

تؤدي مؤسسات التنشئة دوراً مهماً في تشكيل نظرة الفرد إلى السلطة، لأنها تمثل البيئة الأولى التي يتعلم فيها معنى الطاعة، وحدود الاعتراض، وقيمة الحوار أو الصمت. فالفرد لا يدخل الحياة السياسية وهو منفصل عن خبراته الاجتماعية السابقة، بل يحمل معه ما اكتسبه داخل الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام والمؤسسات الاجتماعية المختلفة. ومن ثم، فإن فهم السلوك السياسي لا يرتبط بالقوانين والمؤسسات الرسمية وحدها، بل يرتبط أيضاً بطبيعة التنشئة التي يتلقاها الأفراد، وما إذا كانت تنمي فيهم الثقة والمشاركة، أم تعوّدهم على الخوف والامتثال.

وفي هذا المعنى، يلفت الكواكبي إلى أن الاستبداد يقوم على انفراد صاحب السلطة بالتصرف دون خوف من رقابة أو محاسبة، وهو تصور يساعد على فهم كيف تتحول الطاعة، مع مرور الوقت، إلى قابلية اجتماعية للخضوع لا مجرد استجابة عابرة للأمر السياسي (الكواكبي، 2011، ص. 63)، وتبدأ هذه القابلية غالباً من الأسرة، حيث يختبر الطفل أول صورة للسلطة. فإذا قامت العلاقة الأسرية على الحوار والاحترام، نشأت شخصية أكثر قدرة على التعبير والمساءلة. أما إذا تأسست على الطاعة المطلقة وتجرى السؤال، فإنها تزرع تصوراً عمودياً للسلطة، يجعل الاعتراض خروجاً عن الأدب، والنقاش تمرداً، والصمت طريقاً للسلامة، عليه لا يمكن القول إن الأسرة وحدها تنتج السلطوية، لكنها قد تكون البداية الأولى لمسار طويل من التعوّد على الامتثال، بحيث يصبح الفرد أكثر استعداداً لقبول أنماط مشابهة داخل المدرسة والإدارة والمجال العام.

تأتي المدرسة بوصفها المجال الثاني الأكثر تأثيراً في تشكيل الامتثال السياسي بعد الأسرة، لأنها لا تنقل المعرفة فحسب، بل تسهم في تكوين السلوك والاتجاهات العامة لدى الطالب. فالمدرسة القائمة على التلقين، والخوف من الخطأ، وإضعاف السؤال، تربى الطالب على انتظار الإجابة الجاهزة، وحفظ المعلومة بدل مناقشتها، والخضوع للنظام بدل فهمه. أما المدرسة التي تجعل الحوار جزءاً من العملية التعليمية، فإنها تنمي قيم المشاركة والمسؤولية واحترام الرأي المختلف،

فالتعليم لا ينبغي أن يُختزل في الحفظ والتلقين، بل يجب أن يرتبط بتكوين الشخصية وتنمية القدرة على التفكير والحوار، لأن المدرسة تعد إحدى القنوات المهمة في تشكيل الوعي العام والاتجاهات الاجتماعية والسياسية لدى النشء (علي، 2003، ص. 40-44). ومن ثم، قد تتحول المدرسة في المجتمع السلطوي من مؤسسة تعليمية إلى أداة لإنتاج الانضباط السياسي، خاصة عندما يقوم المنهج على تمجيد الطاعة، وتقديم السلطة بوصفها مصدر الحقيقة، وإبعاد الطالب عن النقد والمساءلة وبذلك لا تنتج التنشئة المدرسية السلطوية معرفة حرة، بل فرداً منضبطاً ظاهرياً، محدود القدرة على الاعتراض، يربط السلامة بالطاعة، ويرى في السؤال خروجاً عن المألوف..

وتزداد أهمية المدرسة في المجتمع السلطوي لأنها قد تتحول من مؤسسة تعليمية إلى أداة لإنتاج الانضباط السياسي ويتحقق ذلك عندما يصبح المنهج المدرسي قائماً على تمجيد السلطة، أو تغييب التفكير النقدي، أو تقديم التاريخ والسياسة بصورة أحادية لا تسمح بتعدد الرؤى. وفي هذه الحالة لا يتعلم الطالب السياسة باعتبارها مجالاً للمشاركة العامة، بل باعتبارها مجالاً محاطاً بالمحاذير، تُحدد معانيه من الأعلى. ومن هنا تتحول التربية من أداة لتحرير الوعي إلى وسيلة لإعادة إنتاج الخضوع.

أما الإعلام، فيمثل واحدة من أخطر أدوات التنشئة في المجتمع السلطوي، لأنه يملك قدرة واسعة على صناعة الصورة، وتكرار الرسالة، وتوجيه الانفعال العام. فالإعلام في البيئة الديمقراطية قد يكون فضاءً لتعدد الأصوات وتبادل الآراء، أما في البيئة السلطوية فإنه يتحول غالباً إلى قناة لإعادة إنتاج الخطاب الرسمي، وتبرير السياسات، وتقديم السلطة بوصفها مصدر الاستقرار والحماية. وقد أبرز إسماعيل في دراسته حول دور أخبار التلفزيون في التنشئة السياسية أن الأخبار والمواد التلفزيونية تؤثر في تكوين المعرفة السياسية والاتجاهات العامة، خاصة لدى الفئات التي تتعرض لها بصورة مستمرة (إسماعيل، 1997، ص 10-16). وهذا يعني أن الإعلام لا يكتفي بنقل الوقائع، بل يسهم في ترتيب أولويات الوعي السياسي وتحديد ما يجب أن يخاف منه المجتمع وما يجب أن يطمئن إليه.

وفي المجتمع السلطوي لا يقتصر دور الإعلام على نقل الأخبار أو عرض الوقائع، بل يتجاوز ذلك إلى بناء عالم رمزي يوجّه وعي الأفراد ويعيد تشكيل علاقتهم بالسلطة. فهو يكرر صورة القائد، ويضخم إنجازات النظام، ويربط الاستقرار ببقاء السلطة، كما يجعل المعارضة قرينة للفوضى أو الخيانة أو تهديد وحدة المجتمع. وبهذا المعنى، يتحول الإعلام من وسيلة اتصال إلى أداة من أدوات التنشئة السياسية، لأنه لا يكتفي بتزويد الأفراد بالمعلومات، بل يشارك في تكوين قيمهم السياسية وترسيخ تصوراتهم عن السلطة والنظام والمجتمع، وهو ما تؤكد أدبيات التنشئة السياسية عند حديثها عن دور وسائل الاتصال في نقل المعلومات السياسية وتثبيت قيم الثقافة السياسية السائدة (زرف، دت، ص، 5-6)، وبذلك فالإعلام السلطوي تكمن خطورته في أنه لا يخاطب العقل وحده، بل يخاطب الخوف والقلق والرغبة في السلامة. فهو لا يفرض الامتثال دائماً بصورة مباشرة، بل يصنع مناخاً نفسياً يجعل الفرد يميل إلى الصمت، ويتجنب الاعتراض، ويفضل البقاء داخل حدود الخطاب الرسمي. ومن ثم يصبح الإعلام جزءاً من آلية أوسع لإنتاج الطاعة، حيث يتعلم الفرد أن الولاء هو الطريق الآمن، وأن الاختلاف قد يعرضه للعزلة أو الاتهام أو الخسارة.

تتصل هذه المسألة بما يمكن تسميته بالامتثال المصلحي، أي ذلك السلوك الذي لا ينتج فقط عن الخوف من العقوبة، بل عن الطمع في المكافأة أو الخوف من فقدان الامتياز. فالسلطة السلطوية لا تنتج الطاعة بالعقاب وحده، بل بإدارة الثواب والعقاب معاً. فهي تمنح بعض الأفراد فرصاً ومناصب ومزايا، وتحرم آخرين منها، بما يجعل قطاعات من المجتمع مرتبطة نفسياً ومصلحياً ببقاء الوضع القائم. وبمرور الوقت تتحول الخطوة إلى قيد، ويصبح الدفاع عن السلطة دفاعاً عن الامتياز، لا عن قناعة سياسية حرة. وهذا النوع من الامتثال أشد خطورة لأنه يبدو طوعياً في ظاهره، لكنه مشروط ببنية خوف ومصلحة في العمق. وتؤدي البنى الاجتماعية التقليدية، في بعض المجتمعات، دوراً مهماً في تشكيل علاقة الفرد بالسلطة، ولا سيما حين تضعف مؤسسات الدولة أو تعجز عن بناء ولاء وطني جامع. ففي هذه الحالة لا يتحدد موقف الفرد السياسي من خلال انتماؤه القانوني للدولة فقط، بل من خلال شبكة أوسع من الروابط العائلية والقبلية والجهوية التي تمنحه الشعور بالأمان والانتماء والمكانة.

ويمكن فهم هذا الدور بالاسترشاد بما طرحه ابن خلدون حول مفهوم العصبية، إذ رأى أن الجماعة المتماسكة بعصبيتها تكون أكثر قدرة على الحماية والدفاع وطلب النفوذ، وأن السلطة في المجتمعات التقليدية لا تقوم على القوة المجردة وحدها، بل على تماسك الجماعة وقدرتها على تعبئة أفرادها حول ولاء مشترك (ابن خلدون، 2004، ص، 183-190)، ومن هذه الزاوية، قد تتحول القبيلة أو الجماعة المحلية إلى وسيط بين الفرد والدولة، فتؤثر في اختياراته ومواقفه، وتعيد توجيه ولاءه السياسي من المجال الوطني العام إلى المجال الاجتماعي الضيق، وهذا المعنى يلتقي مع ما طرحه دراسات التنشئة السياسية من أن الفرد لا يكتسب اتجاهاته السياسية من المؤسسات الرسمية وحدها، بل من خلال الأسرة والقرابة وجماعات الرفاق

وغيرها من الجماعات الأولية التي تؤثر في تكوين شخصيته ومواقفه العامة (إسماعيل، 1997، ص. 35-38)، وعليه، لا تكون البنى التقليدية سلبية في ذاتها؛ فقد تسهم في التضامن وحفظ التماسك الاجتماعي، لكنها قد تصبح أداة لإنتاج الامتثال عندما تُستخدم لتوجيه الولاءات، أو ضبط المواقف، أو تمرير خيارات السلطة باسم الانتماء أو المصلحة الجماعية.

ويمكن إجمال أدوات مؤسسات التنشئة في صناعة الامتثال السياسي في مجموعة عناصر مترابطة:

- 1- التطبيع المبكر للطاعة: حيث يتعلم الفرد منذ طفولته أن الطاعة قيمة اجتماعية وسياسية عليا، وأن الاعتراض مصدر للمتاعب.

- 2- إضعاف الحس النقدي: من خلال التربية القائمة على التلقين، وتهميش السؤال، وربط الاختلاف بالخروج عن الجماعة أو النظام.

- 3- ربط السلامة بالصمت: إذ يتعلم الفرد أن الصمت يحميه من العقاب أو الإقصاء أو خسارة الامتياز.

- 4- توجيه الوعي عبر الإعلام: من خلال تكرار خطاب واحد، وتقديم السلطة باعتبارها مصدر الأمن، وتصوير المجال العام بوصفه مجالاً خطراً.

- 5- إدارة الثواب والعقاب: عبر منح الامتيازات للمطيعين ومعاقبة أو تهميش المخالفين، بما يجعل الامتثال خياراً مصلحياً أيضاً.

- 6- إعادة إنتاج الولاءات التقليدية: حين تتحول البنى الاجتماعية إلى قنوات لضبط السلوك السياسي وتوجيهه وفق منطق الولاء لا المواطنة.

ومن خلال هذه الأدوات، يصبح الامتثال السياسي نتيجة لتنشئة مركبة، لا مجرد استجابة ظرفية للسلطة. فالفرد لا يطيع فقط لأنه يخاف من العقاب المباشر، بل لأنه تربى داخل منظومة تجعل الطاعة مألوفة، وتجعل النقد مكلفاً، وتجعل المشاركة العامة فعلاً محفوفاً بالمخاطر. وهنا تكمن خطورة المجتمع السلطوي؛ لأنه لا ينتج الخضوع من خارج الإنسان فقط، بل يعيد تشكيل داخله بحيث يصبح الخضوع جزءاً من طريقة التفكير والحساب والسلوك.

ثانياً: الخطاب الرسمي وترسيخ الخوف من المجال العام

إذا كانت مؤسسات التنشئة تصنع قابلية الامتثال داخل المجتمع، فإن الخطاب الرسمي يعمل على توجيه هذه القابلية وتثبيتها سياسياً. فالخطاب الرسمي في المجتمع السلطوي لا يقتصر على البيانات والخطب والشعارات، بل يمثل منظومة رمزية واسعة تحدد للناس ما يجب أن يصدقوه، وما يجب أن يخافوا منه، وما ينبغي أن يعتبروه تهديداً أو خطراً. وبهذا المعنى، لا يشرح الخطاب الرسمي السياسة فحسب، بل يصنع المجال النفسي الذي تتحرك داخله السياسة، ويضع حدود التفكير في السلطة والحرية والمعارضة والمشاركة، كما تنتضح أهمية الخوف في تشكيل هذه العلاقة من خلال بعض الخطابات العامة التي تناولت علاقة الأفراد بمؤسسات المجتمع، حيث أظهرت مناقشة نشرتها BBC Arabic حول الخوف والسلطة أن جانباً من المشاركين نظر إلى السلطة من زاوية الخوف أو العداء أو اللامبالاة، لا من زاوية الاحترام وحده، مع تأكيد الموقع أن النتائج تعكس آراء المشاركين فقط لا اتجاهًا عامًا للمجتمع كله (بي بي سي عربي، 2004). واستناداً لهذا الاستطلاع يمكن القول إن الخطاب السلطوي لا يحتاج دائماً إلى الإكراه المباشر، بل يكفي أحياناً أن يعيد إنتاج الخوف بوصفه إطاراً رمزياً يوجّه السلوك، ويجعل الامتثال يبدو أكثر أمناً من الاعتراض.

فالخطاب السلطوي يقوم غالباً على معادلة بسيطة لكنها فعالة: السلطة هي الأمن، والاعتراض هو الفوضى، ومن خلال هذه المعادلة، يجري تخويف المجتمع من المجال العام، بحيث تصبح السياسة في وعي الأفراد

مجالاً للخطر لا للمشاركة، ومصدرًا للعقاب لا للتعبير. وهنا تتحول الدولة من إطار عام للمواطنة إلى قوة فوقية تراقب وتمنع وتمنع، ويتحول المواطن من فاعل سياسي إلى متلقٍ حذر يحسب كلماته ومواقفه، كما أن ثقافة الخوف في المجتمعات الاستبدادية ترتبط بانعدام الشعور بالأمن وتدهور الثقة، وأنها تظهر في سلوكيات الانحناء والخضوع وتراجع الفاعلية الاجتماعية والسياسية (الحمام، 2014، موقع الكتروني). ومن أدوات الخطاب الرسمي في ترسيخ الخوف تضخيم صورة الخطر. فقد يُقدّم المجتمع على أنه مهدد دائماً: مرة من العدو الخارجي، ومرة من الفوضى، ومرة من المعارضة، ومرة من الانقسام الداخلي. ولا يعني ذلك أن الأخطار غير موجودة دائماً، ولكن المشكلة تظهر عندما يتحول الخطر إلى أداة دائمة لتبرير تقييد الحريات وإضعاف المشاركة، فالخوف، حين يُدار سياسياً، لا يبقى مجرد انفعال طبيعي، بل يصبح وسيلة لإعادة إنتاج السلطة؛ لأنه يدفع الناس إلى تفضيل الاستقرار المفروض على الحرية، وال سكوت على المخاطرة، والطاعة على السؤال. وقد ذهب لعياشي إلى أن الخوف المصنّع لا يحتاج دائماً إلى خطر حقيقي كي يستمر، لأنه يعيش في الذاكرة والتوقع والاحتمال، ويجعل الإنسان رقيقاً على نفسه قبل أن تراقبه السلطة (لعياشي، 2026، موقع الكتروني).

ومن الأدوات المركزية في الخطاب السلطوي صناعة العدو؛ فالسلطة لا تكتفي بتقديم نفسها بوصفها مصدر النظام والاستقرار، بل تحتاج غالباً إلى خصم ظاهر أو متخيل تُعيد من خلاله تعبئة المجتمع حولها. وقد يكون هذا الخصم معارضاً سياسياً، أو جماعة اجتماعية، أو تياراً فكرياً، أو قوة خارجية، غير أن وظيفته تبقى واحدة: إنتاج شعور دائم بالخطر، يجعل بقاء السلطة يبدو ضرورة لا خياراً سياسياً قابلاً للنقاش، وبذلك يصبح الخوف من العدو وسيلة لتقوية مركز السلطة، إذ تُقدّم المعارضة بوصفها تهديداً للوحدة، ويُصور الاختلاف باعتباره مدخلاً للفوضى، بينما تظهر السلطة كأنها الضامن الوحيد للأمن والاستقرار، ويتقاطع هذا المعنى مع طرح كارل شميت الذي جعل التمييز بين الصديق والعدو أحد المفاتيح الأساسية لفهم المجال السياسي (Schmitt, 2007, pp. 26–27)، كما يلتقي مع ما تطرحه ووداك حول سياسة الخوف، حيث يُعاد إنتاج الخوف عبر بناء صورة للعدو أو كبش الفداء وتحميله مسؤولية الأزمات والتهديدات (Wodak, 2021, pp. 26–27).

وتزداد خطورة هذه الآلية عندما لا تكتفي السلطة بتخويف المجتمع من خصم خارجي، بل تعمل على تخويفه من داخله، من خلال وضع المكونات الاجتماعية في مواجهة بعضها بعضاً، وإحياء الانقسامات القبلية أو الجهوية أو الفكرية، واستعمال منطق “فرّق تسد”. وبهذا تتحول السلطة إلى نقطة توازن مصطنعة، تبدو في نظر الأفراد ضرورة وجودية، لا لأنها حققت التوافق، بل لأنها جعلت الخوف من البديل أكبر من الرغبة في التغيير.

ويتصل بذلك توظيف الانقسام الاجتماعي في ترسيخ الخوف. فبذل أن يكون المجال العام مساحة للتفاعل بين المواطنين، يتحول إلى ساحة ريبة متبادلة، يخاف فيها كل مكوّن من الآخر، وتظهر السلطة بوصفها الحكم والضامن والحامي. وفي هذه الحالة لا يحتاج النظام إلى قمع الجميع في كل لحظة، لأن المجتمع نفسه يصبح متردداً في بناء الثقة الداخلية، ومنشغلاً بمخاوفه الجزئية. ولهذا فإن الخطاب الرسمي السلطوي لا ينتج فقط الخوف من الدولة، بل ينتج أحياناً الخوف من المجتمع ذاته، بما يؤدي إلى تفكيك التضامن العام وإضعاف إمكانات الفعل الجماعي.

ومن أدوات الخطاب الرسمي أيضاً احتكار الرموز والصور والشعارات. فالحاكم المتسلط لا يحضر فقط في المؤسسات، بل يحضر في الصور واللافتات والكتب المدرسية والبرامج الإعلامية والفضاءات العامة. وهذا الحضور الرمزي يهدف إلى خلق شعور دائم بأن السلطة موجودة في كل مكان، وأن عينها قادرة على المراقبة حتى في غيابها المباشر. وقد تناول شاكر هذه المسألة عند حديثه عن حضور صورة الحاكم في

المرافق العامة ووسائل الإعلام والمؤسسات، بوصفه حضوراً رمزياً يعزز الهيبة والرهبة ويكرس ثقافة الخوف (شاكر، 2019، موقع الكتروني)، ومن هنا تصبح الصورة السياسية أداة ضبط، لا مجرد رمز دعائي.

كما يعمل الخطاب الرسمي على إعادة تعريف الحرية نفسها، ففي المجال السلطوي، لا تُقدّم الحرية غالباً بوصفها حقاً ومسؤولية، بل بوصفها مدخلاً للفوضى والانهيال، ولا تُعرض المعارضة بوصفها جزءاً من المجال العام، بل بوصفها تهديداً للاستقرار أو أداة خارجية أو مصدرًا للانقسام. وبهذا يصبح المواطن متردداً في الدفاع عن حقوقه، لأنه يخشى أن يُتهم بتهديد الجماعة أو الخروج على الثوابت، وهكذا يتحول الخوف من الحرية إلى أداة لإضعاف الحرية نفسها.

ولا يقتصر ترسيخ الخوف على الخطاب السياسي المباشر، بل يمتد إلى الخطاب القانوني والإداري. فالقوانين الغامضة، والإجراءات المعقدة، والسلطات الواسعة للأجهزة التنفيذية، كلها قد تجعل الفرد يشعر بأن المجال العام غير آمن. وحين لا يعرف المواطن حدود المسموح والممنوع بدقة، فإنه يميل إلى الحذر الزائد، ويتجنب المبادرة، ويفضل الابتعاد عن السياسة. وهذا النوع من الخوف لا ينتج عن العقوبة وحدها، بل عن الغموض الذي يحيط بالعقوبة وإمكان وقوعها. ومن هنا يصبح اللاتيقين أداة سلطوية فعالة، لأنه يدفع الناس إلى الرقابة الذاتية.

ويمثل الإعلام الرسمي أحد أهم أدوات الخطاب في ترسيخ هذا الخوف. فهو لا يكتفي بتكرار رواية السلطة، بل يعيد ترتيب المجال السياسي من خلال إبراز بعض القضايا وإخفاء أخرى، وتضخيم بعض الأخطار وتهميش غيرها، وتقديم المعارضة بطريقة سلبية، وإضفاء طابع أخلاقي أو وطني على مواقف السلطة. وقد أشار أسعد عبد الله عبد علي إلى أن الرقابة الإعلامية والدعاية الشعبية وترويج الإيديولوجية الرسمية وزرع الخوف من الأعداء الداخليين والخارجيين تمثل أدوات مهمة في تعزيز الأنظمة الاستبدادية والحفاظ على السلطة (عبد علي، 2024، دون صفحة).

ومن الأدوات المهمة كذلك ربط الرزق والامتياز بالطاعة. فالخطاب الرسمي لا يقول دائماً صراحة إن الامتثال شرط للعيش، لكنه يرسل رسائل ضمنية مفادها أن القرب من السلطة يفتح الأبواب، وأن الابتعاد عنها أو نقدها يعرّض الإنسان للخسارة. وحين يشعر الفرد أن الوظيفة أو الترقية أو الأمن الشخصي أو المكانة الاجتماعية مرتبطة بمدى قربيه من الخطاب الرسمي، فإنه يبدأ في تعديل سلوكه بما ينسجم مع هذا الخطاب. وبذلك يصبح الخوف الاقتصادي والاجتماعي امتداداً للخوف السياسي.

ويظهر أثر الخطاب الرسمي بوضوح في إنتاج ما يمكن تسميته بـ “المواطن الحذر”. فهذا المواطن قد لا يكون مؤيداً للسلطة بالضرورة، لكنه يتصرف كما لو كان مؤيداً؛ يكرر العبارات العامة، ويتجنب النقاش، ويخفي مواقفه، ويشارك شكلياً عند الحاجة، وينسحب من الفعل العام حين يشعر بالخطر. وهذا النمط من السلوك لا ينتج عن ضعف الوعي فقط، بل عن وعي عملي بتكاليف الكلام. فالخوف هنا لا يلغي الإدراك، بل يعيد توجيهه نحو السلامة الفردية بدل الفعل الجماعي.

ومع مرور الزمن، يؤدي الخطاب الرسمي السلطوي إلى ثلاث نتائج رئيسية:

1- تحويل المجال العام إلى مجال خطر: حيث تصبح السياسة مصدرًا للخوف بدل أن تكون مجالاً للمشاركة.

2- إضعاف الثقة بين المجتمع والدولة: لأن العلاقة لا تقوم على الحقوق المتبادلة، بل على الحذر والرقابة والامتثال.

3- إنتاج المشاركة الشكلية: إذ قد يشارك الأفراد في بعض الممارسات السياسية لا عن اقتناع، بل خوفاً أو مجاملة أو حفاظاً على المصلحة.

ومع ذلك، لا ينبغي فهم الخوف بوصفه قدرًا نهائيًا، فالمجتمعات قد تراكم الخوف طويلاً، لكنها قد تتجاوزه حين تتوفر شروط الثقة والتنظيم والوعي والقدرة على الفعل الجماعي. فالخوف يستمر ما دام الفرد يشعر بأنه وحيد أمام السلطة، لكنه يتراجع عندما يكتشف أن المجال العام يمكن أن يكون فضاءً للتضامن لا للعقاب. ولذلك فإن تجاوز أثر الخطاب السلطوي يتطلب بناء خطاب بديل، يقوم على المواطنة، والحقوق، والثقة، والمسؤولية، واحترام الاختلاف، ويفصل بين الدولة بوصفها مؤسسة عامة، وبين السلطة بوصفها ممارسة قابلة للمساءلة.

وبناءً على ما تقدم، يتضح أن الخطاب الرسمي في المجتمع السلطوي لا يعمل بمعزل عن مؤسسات التنشئة، بل يتكامل معها. فالأسرة والمدرسة والإعلام والإدارة تنتج قابلية الامتثال، بينما يقوم الخطاب الرسمي بتوجيه هذه القابلية نحو قبول السلطة والخوف من المجال العام. وهكذا يصبح الخوف بنية اجتماعية وسياسية متكاملة، لا مجرد حالة نفسية عابرة، وتصبح الطاعة نتيجة لتداخل التربية والخطاب والمصلحة والذاكرة والخبرة. ومن هنا فإن تفكيك المجتمع السلطوي لا يبدأ فقط بإصلاح المؤسسات، بل يبدأ أيضاً بتحرير الوعي من الخوف، وإعادة بناء علاقة المواطن بالسياسة بوصفها مجالاً للحقوق والمشاركة لا مجالاً للرهبة والصمت.

المحور الثالث: انعكاسات التنشئة السلطوية على المشاركة والمواطنة

تنعكس التنشئة السلطوية بصورة مباشرة على علاقة الفرد بالمجال العام، لأنها لا تنتج الخوف والطاعة فقط، بل تعيد تشكيل معنى المشاركة والمواطنة في الوعي الاجتماعي والسياسي. فحين يعتاد الفرد على الحذر من السلطة، ويتعلم أن السلامة تكمن في الصمت والابتعاد عن الشأن العام، فإن المشاركة تتحول من حق طبيعي إلى فعل محفوف بالمخاطر، ومن هنا تتراجع الثقة السياسية، وتضعف المبادرة، وتصبح المواطنة أقرب إلى الانتماء الشكلي منها إلى الممارسة الفاعلة القائمة على الحقوق والواجبات والمساهمة في صنع القرار، وتزداد خطورة هذه المسألة في المجتمعات ذات الإرث السلطوي، حيث لا يكفي تغيير المؤسسات أو فتح قنوات المشاركة ما لم يتغير الوعي السياسي الذي تشكل طويلاً تحت ضغط الخوف والامتثال.

أولاً: ثقافة الصمت وضعف الثقة السياسية

تمثل ثقافة الصمت إحدى أبرز النتائج التي تخلفها التنشئة السلطوية في المجتمع، لأنها تعبر عن انتقال الخوف من مستوى الإكراه الخارجي إلى مستوى السلوك اليومي المعتاد. فالصمت في المجتمع السلطوي لا يكون دائماً دلالة على الرضا أو اللامبالاة، بل قد يكون تعبيراً عن خوف عميق، أو شك في جدوى الكلام، أو قناعة مترامية بأن التعبير عن الرأي قد يفتح باباً للعقاب أو الإقصاء أو الخسارة. ومن ثم، فإن الصمت السياسي لا ينبغي فهمه بوصفه غياباً للوعي، بل بوصفه نمطاً من أنماط التكيف مع بيئة سياسية لا تمنح الفرد شعوراً كافياً بالأمان.

وتتشكل ثقافة الصمت عادة في المجتمعات التي لا تسمح بتداول الرأي العام بحرية، أو التي تجعل المجال العام خاضعاً للرقابة والتوجيه. ففي هذه الحالة لا يعود المواطن قادراً على التمييز بين حدود النقد المشروع وحدود الخطر، فيميل إلى تجنب السياسة، أو الحديث عنها في الدوائر الخاصة، أو الاكتفاء بالتذمر الصامت بدل الفعل العلني. ولهذا يصبح الصمت وسيلة دفاعية، يحاول الفرد من خلالها حماية نفسه ومصالحه وعلاقاته الاجتماعية، فالصمت الاعتراضي في السياق السياسي العربي يتشكل في بيئات تتسم بالقمع

والرقابة، وأنه قد يكون أداة تعبيرية معقدة تجمع بين الرغبة في الاحتجاج والخوف من العواقب، كما قد يعكس الغضب والاستياء والأمل في التغيير في آن واحد (محمد محمود، د.ت، موقع الكتروني). غير أن خطورة الصمت لا تكمن فقط في كونه موقفًا فرديًا، بل في تحوله إلى ثقافة عامة. فعندما يصبح الصمت هو السلوك الأكثر أمانًا، فإن المجتمع يفقد تدريجيًا قدرته على النقاش والمساءلة والتعبير المنظم عن مطالبه. وحين تغيب الأصوات العامة، تضيق مساحة المجال العام، وتضعف قدرة الدولة على معرفة حاجات المجتمع بصورة حقيقية. وهنا تظهر أهمية المجال العام بوصفه مساحة للحوار والنقد وتشكيل الرأي العام. فقد بيّن شاهر إسماعيل الشاهر أن المجال العام يتوسط بين المجال الخاص ومجال السلطة العامة، وأنه مجال لإنتاج الخطابات التي يمكن من حيث المبدأ أن تكون ناقدة للدولة، كما أنه مسرح للجدل والنقاش وليس مجالًا للبيع والشراء (الشاهر، 2017، ص 210). وبذلك فإن تراجع المجال العام تحت ضغط الخوف يؤدي إلى إفقار الحياة السياسية والاجتماعية معًا.

وتفقد ثقافة الصمت إلى إضعاف الثقة السياسية، لأن المواطن الذي لا يشعر بالأمان عند التعبير عن رأيه لا يستطيع أن يبني علاقة طبيعية مع المؤسسات التي تحكمه. فالثقة لا تُصنع بالشعارات أو الخطاب الرسمي وحده، بل تتكون من تجربة يومية يشعر فيها الفرد أن صوته مسموع، وأن رأيه لا يعرضه للعقاب أو الإقصاء، وأن المؤسسات تتعامل مع مطالبه وفق القانون لا وفق الولاء أو القرب من السلطة، ويبرز هنا الصمت الاعتراضي بوصفه تعبيرًا غير مباشر عن الرفض أو الاستياء، خاصة في البيئات التي يصبح فيها الكلام العلني محفوفًا بالمخاطر، وفي الواقع السياسي العربي يرتبط غالبًا بالخوف من القمع أو الانتقام، حيث يفضل الأفراد عدم التصريح بمواقفهم في ظل غياب الحريات الأساسية (محمود، 2024، موقع الكتروني)، ومن ثم، فإن الصمت لا يعني دائمًا الرضا أو اللامبالاة، بل قد يكون نتيجة شعور عميق بعدم الأمان السياسي، وبذلك تصبح العلاقة بين الصمت وضعف الثقة علاقة متبادلة؛ فضعف الثقة يدفع المواطن إلى الصمت، والصمت بدوره يوسع المسافة بين المجتمع والسلطة، وتجدر الإشارة إلى أنه كلما غاب الأمان في التعبير، تراجع حضور المواطن في المجال العام، وتحولت السياسة من مساحة للمشاركة إلى مجال للخوف والحذر والانتظار وتجنب المخاطرة.

كما أن أهمية الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع باعتبارها شرطًا للاستقرار السياسي، إذ يرى أن الأنظمة التي لا تثق بشعبها، أو الشعب الذي لا يثق بحكومته، يكون مهددًا في أمنه واستقراره لأن الاستقرار الحقيقي يستند إلى وجود ثقة عميقة ومتبادلة بين الطرفين، وهذه الثقة تحتاج إلى مبادرات حقيقية وانفتاح مستمر بين مختلف القوى (الشاهر، 2017، ص 58)، ومن هنا، فإن ضعف الثقة السياسية ليس مجرد شعور نفسي، بل هو مؤشر على خلل في العلاقة بين الدولة والمجتمع، كما أن ثقافة الصمت تُضعف الحس الجماعي بالمسؤولية؛ لأن المواطن حين يعتاد الانسحاب، يبدأ في النظر إلى الشأن العام بوصفه شأنًا يخص السلطة وحدها. وبذلك تترجع فكرة المواطن الشريك، وتحل محلها صورة المواطن المتلقي أو المنتظر أو الخائف. وتصبح المشاركة السياسية موسمية أو شكلية أو مرتبطة بالظروف، بدل أن تكون سلوكًا مدنيًا دائمًا يعبر عن وعي بالحقوق والواجبات.

وتستنتج من ذلك أن آثار ثقافة الصمت وضعف الثقة السياسية تؤدي إلى في الآتي:

- 1- تراجع التعبير الحر عن الرأي: حيث يفضل الأفراد الصمت أو الحديث المحدود خوفًا من التأويل أو العقاب.
- 2- ضعف المجال العام: إذ تنقلص مساحة النقاش النقدي، وتضعف قدرة المجتمع على صياغة مطالبه بصورة منظمة.

- 3- انتشار اللامبالاة السياسية: وهي ليست دائماً غيابةً للاهتمام، بل قد تكون نتيجة شعور متراكم بعدم الجدوى.
- 4- فقدان الثقة في المؤسسات: لأن المواطن لا يرى في المؤسسة مجالاً للإنصاف والمساءلة، بل مجالاً للحدز والانتظار.
- 5- تحول الخوف إلى رقابة ذاتية: حيث يراقب الفرد نفسه قبل أن تراقبه السلطة، ويتجنب المبادرة ولو كان مقتنعاً بضرورتها.
- وبذلك، فإن ثقافة الصمت تمثل أحد أخطر انعكاسات التنشئة السلطوية، بسبب أنها لا تمنع الكلام فقط، بل تضعف القدرة على بناء الثقة لدى المواطن، وتحد من تطور المجال العام، وتُثبّي العلاقة بين الفرد والسلطة محكومة بالريبة والخوف لا بالمواطنة.

ثانياً: ضعف المشاركة وإشكالية بناء المواطنة الفاعلة

تُعد المشاركة السياسية أحد المداخل الأساسية لقياس حيوية المجتمع ومدى تحول الأفراد من مجرد تابعين للسلطة إلى مواطنين فاعلين في المجال العام. فالمواطنة لا تكتمل بمجرد الانتماء القانوني إلى الدولة أو حمل جنسيتها، بل تتحقق من خلال وعي المواطن بحقوقه وواجباته، وقدرته على المشاركة في الشأن العام، ومساهمته في صنع القرار أو التأثير فيه بوسائل سلمية ومؤسسية، ولهذا فإن ضعف المشاركة السياسية يمثل إحدى النتائج المباشرة للتنشئة السلطوية؛ لأنها تربي الفرد على الحدز والانسحاب بدل المبادرة والانخراط.

تقوم المواطنة في معناها الحديث على رابطة تتجاوز مجرد الانتماء القانوني إلى الدولة، فهي علاقة مركبة تجمع بين الهوية، والحقوق، والواجبات، والمشاركة في الشأن العام. فالمواطن لا يكون مواطناً لمجرد حمله جنسية دولة معينة، بل لأنه يتمتع بحقوقه، ويلتزم بواجباته، ويشارك في الحياة العامة باعتباره طرفاً في بناء المجتمع وإدارة شؤونه. ولهذا تشير بعض الأدبيات إلى أن المواطنة تعني مساهمة الأفراد في إدارة الشؤون السياسية للدولة، والمشاركة في صياغة القرارات، مع التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات التي يفرضها الانتماء إلى الوطن (بن دوبة، د.ت، ص. 14-16).

كما يرتبط هذا المعنى بفكرة الحرية والمساواة والمشاركة، إذ لا تكتمل المواطنة إلا حين يشعر الفرد بأنه عضو فاعل في جماعة سياسية، لا مجرد تابع للسلطة. وقد بينت الشهري أن المواطنة تقوم على جملة من القيم والأسس، من بينها المساواة، والحرية، والعدالة، والمشاركة، والمسؤولية الاجتماعية، فضلاً عن ارتباطها بمنظومة الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية (الشهري، 2024، ص. 248-250). ومن ثم، فإن المواطنة الفاعلة لا تعني الطاعة وحدها، بل تعني الوعي بالحقوق، وتحمل المسؤولية، والمشاركة في الحياة العامة بما يخدم الصالح المشترك،

غير أن التنشئة السلطوية تضعف هذا المعنى؛ لأنها تختزل علاقة الفرد بالدولة في الامتثال والخضوع، بدل أن تجعلها علاقة حقوق وواجبات متبادلة، ففي ظل هذا النمط من التنشئة، يتعلم الفرد أن الدولة سلطة تمنح وتمنع، لا مؤسسة عامة قابلة للمساءلة، كما يتعلم أن السياسة شأن خاص بالنخب والحكام، لا مجال عام يحق للمواطنين المشاركة فيه، وبناءً على ذلك يتراجع الشعور بالقدرة على الفعل، ويتحول المواطن من شريك في المجال العام إلى فرد سلبي ينتظر القرارات ولا يشارك في صياغتها، وهذا يقترب من معنى المواطنة غير الفاعلة، التي تعكس ضعف الاهتمام بخدمة المجتمع أو التعاون في تطويره، في مقابل المواطنة الفاعلة التي تجعل الفرد مشاركاً في الحياة العامة وقادراً على الإسهام في اتخاذ القرار ودعم الترابط الاجتماعي (الشهري، 2024، ص. 251، 254).

وتبرز إشكالية المواطنة الفاعلة في أن بناءها يحتاج إلى شروط سياسية وثقافية ومؤسسية متكاملة. فالمشاركة لا تزدهر في بيئة يغلب عليها الخوف، ولا تنمو في ظل ضعف الثقة، ولا تستقر حين تكون الحقوق غير مضمونة أو حين تكون المؤسسات غير مستجيبة. لذلك فإن المواطنة الفاعلة ليست شعاراً تربوياً فقط، بل هي نتيجة لبنية سياسية تضمن الحقوق والحريات، وبنية ثقافية تشجع الحوار والنقد، وبنية مؤسسية تفتح قنوات فعلية للمشاركة. فالمواطنة تقوم على تكريس الحقوق العامة والحريات الفردية، وفي مقدمتها الحقوق المدنية والسياسية وحرية الرأي والتعبير، وعلى المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص والشفافية، كما أنها ترفض اختزال الوطن في حزب أو قبيلة أو طائفة، وتؤكد أن المواطنين متساوون ومساهمون في صنع القرار الوطني (الشاهر، 2017، ص 5)، وهذا التصور يضع المواطنة في مواجهة مباشرة مع التنشئة السلطوية؛ لأن السلطوية تميل إلى إنتاج الولاء والطاعة، بينما المواطنة تفترض المساواة والمشاركة والمساءلة.

ومن جهة أخرى، فإن ضعف المشاركة قد يأخذ صوراً متعددة. فقد يظهر في العزوف عن الانتخابات، أو ضعف الانخراط في الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني، أو غياب المبادرة المحلية، أو الاكتفاء بالمشاركة الشكلية التي لا تعبر عن قناعة حقيقية. وقد يشارك بعض الأفراد في بعض الأنشطة العامة بدافع الخوف أو المجاملة أو المصلحة، لا بدافع الإيمان بدورهم كمواطنين. وهنا تصبح المشاركة نفسها امتداداً للثقافة السلطوية، لأنها تتحول من ممارسة حرة إلى فعل مراقب أو موجه.

وتؤكد دراسة المواطنة الفاعلة وغير الفاعلة أن المواطنة الفاعلة ترتبط بوجود سمات تجعل الفرد قوة فاعلة في المجتمع ومشاركاً في الحياة العامة، بما في ذلك التشريع واتخاذ القرارات، على أساس الكفاءة وفهم ديناميكيات المجتمع والتعاون وحل النزاعات بما يحقق المصلحة العامة ويدعم الترابط الاجتماعي، وفي المقابل، تعكس المواطنة غير الفاعلة ضعف الاهتمام بخدمة المجتمع أو التعاون في تطويره (الشهري، 2024، ص 254)، وهذا التمييز يفيد في فهم أثر التنشئة السلطوية؛ فهي لا تلغي الانتماء الوطني بالضرورة، لكنها قد تنتج مواطنة غير فاعلة، أي مواطنة ضعيفة المبادرة والمشاركة.

كما تشير الدراسة نفسها إلى أن المواطنة لا تقوم على الحقوق وحدها، بل على تفاعل المواطن مع وطنه وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات متبادلة بين الفرد والدولة، وأن تعزيز ثقافة الحوار والمشاركة المجتمعية يمثل أحد شروط تنمية المواطنة الفاعلة (الشهري، 2024، ص 254). وهذا ينسجم مع فكرة أن تجاوز آثار السلطوية لا يكون فقط بفتح المجال السياسي من الأعلى، بل بإعادة بناء ثقافة المشاركة من الأسفل، عبر التعليم والإعلام والمجتمع المدني والمؤسسات المحلية.

إن إشكالية بناء المواطنة الفاعلة تزداد في المجتمعات التي تتداخل فيها الولاءات التقليدية مع ضعف مؤسسات الدولة، ففي مثل هذه الحالات قد تتحول القبيلة أو الطائفة أو الجهة أو الجماعة المحلية إلى وسيط أقوى من الدولة في تشكيل سلوك الفرد، بما قد يضعف الانتماء الوطني الجامع. لذلك يؤكد الشاهر أن المواطنة تهدف إلى عدم اختزال الوطن في حزب أو قبيلة أو طائفة، وأن دولة المواطنة تقوم على المساواة في الحقوق، بحيث لا يمنح الانتماء الديني أو المذهبي أو القبلي أو الإثني امتيازاً على الآخرين (الشاهر، 2017، ص 5). ومن هنا فإن المواطنة الفاعلة تحتاج إلى دولة قادرة على دمج التنوع في إطار وطني مشترك، لا إلى إلغاء التنوع أو تحويله إلى مصدر صراع.

وقد أظهرت بعض الدراسات الليبية أن البنى التقليدية قد تتحول إلى فاعل سياسي مؤثر في حالات ضعف الدولة، إذ تلعب القبائل دوراً في التوازنات السياسية وإدارة النزاعات والتحالفات، كما يمكن أن تنتقل السلطة الاجتماعية التقليدية إلى المجال السياسي من خلال الانتخابات والتحالفات السياسية (عبد العزيز، 2025، ص 454)، وهذا المعنى لا يعني أن البنى التقليدية سلبية بذاتها، لكنها تحتاج إلى إدماج مؤسسي يربطها

بالمواطنة والقانون والمصلحة العامة، حتى لا تتحول إلى بديل عن الدولة أو إلى عائق أمام المواطنة الجامعة.

ومن أجل تجاوز ضعف المشاركة وبناء المواطنة الفاعلة، لا بد من التركيز على مجموعة من المتطلبات الأساسية:

1- تعزيز الثقة بين المواطن والمؤسسات: لأن المشاركة لا تنمو في ظل الخوف أو الشك أو الشعور بعدم الجدوى.

2- ضمان الحقوق والحريات العامة: وخاصة حرية الرأي والتعبير والتنظيم السلمي والمشاركة في الشأن العام.

3- إصلاح مؤسسات التنشئة: بحيث تتحول الأسرة والمدرسة والإعلام من أدوات لإنتاج الامتثال إلى أدوات لبناء الوعي النقدي والمسؤولية المدنية.

4- توسيع المجال العام: من خلال فتح مساحات للحوار والمساءلة والنفاس الهادئ حول السياسات العامة.

5- ربط المواطنة بالمسؤولية: بحيث لا تُفهم المواطنة باعتبارها مطالبة بالحقوق فقط، بل بوصفها التزامًا بالمصلحة العامة واحترام القانون والمشاركة في التنمية.

6- تحويل المشاركة من الشكلية إلى الفاعلية: أي الانتقال من الحضور الرمزي في الانتخابات أو المناسبات العامة إلى مشاركة حقيقية في القرار والرقابة والتقييم.

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن التنشئة السلطوية تضعف المشاركة السياسية لأنها تزرع الخوف وتضعف الثقة وتطبع الانسحاب من المجال العام. كما أنها تعيق بناء المواطنة الفاعلة لأنها تنتج فردًا حذرًا، قليل المبادرة، يميل إلى السلامة الفردية أكثر من المسؤولية العامة. لذلك فإن بناء المواطنة الفاعلة يتطلب تفكيك ثقافة الخوف والصمت، وإعادة بناء علاقة المواطن بالدولة على أساس الثقة والحقوق والواجبات والمشاركة. فالمواطنة لا تترسخ بمجرد النصوص القانونية، بل تحتاج إلى ثقافة سياسية ومدنية تجعل الفرد شريكًا في المجال العام، لا تابعًا للسلطة أو مراقبًا صامتًا لما يجري حوله، ومن خلال دراسة موضوع التنشئة السلطوية وأثرها في السلوك السياسي للمجتمع، والإشكالية المعتمدة والفرضية، فإن الدراسة خلصت إلى النتائج الآتية:

1- تؤدي التنشئة السلطوية إلى تشكيل سلوك سياسي حذر، يقوم على الخوف والصمت وتجنب المبادرة، بدل المشاركة الواعية في الشأن العام.

2- تسهم الأسرة والمدرسة والإعلام والإدارة في ترسيخ قيم الطاعة والامتثال عندما تقوم على التلقين والخطاب الأحادي وضعف الحوار.

3- يرسخ الخطاب الرسمي الخوف من المجال العام حين يربط السياسة بالخطر، والاختلاف بالفوضى، والاعتراض بالعقاب أو الإقصاء.

4- لا يعبر ضعف المشاركة السياسية دائمًا عن غياب الوعي، بل قد يكون نتيجة لفقدان الثقة والشعور بعدم جدوى الفعل السياسي.

5- لا يكفي تغيير المؤسسات وحده لتجاوز آثار السلطوية، بل يتطلب الأمر بناء ثقافة سياسية جديدة تقوم على الثقة، والمواطنة، والمساءلة، والمشاركة.

ومن خلال النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بالتالي:

1- إصلاح مؤسسات التنشئة، خاصة الأسرة والمدرسة، بما يعزز الحوار والتفكير النقدي وقيم المشاركة.

2- تطوير الخطاب الإعلامي والرسمي ليكون أكثر انفتاحًا، ويشجع الثقة والتعبير المسؤول بدل الخوف والامتثال.

- 3- تعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع من خلال الشفافية، وسيادة القانون، وفتح قنوات فعلية للمشاركة.
- 4- دعم التربية المدنية ومنظمات المجتمع المدني لترسيخ المواطنة الفاعلة ونقل الأفراد من الصمت إلى المشاركة الواعية.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

المراجع

أولاً: الكتب

- 1- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. (2004)، المقدمة، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دمشق: دار يعرب.
- 2- إسماعيل، محمود حسن. (1997). التنشئة السياسية: دراسة في دور أخبار التلفزيون. القاهرة: دار النشر للجامعات.
- 3- الشاهر، شاهر إسماعيل، (2017)، دراسات في الدولة والسلطة والمواطنة، برلين: المركز الديمقراطي العربي.
- 4- بن دوبة، شريف الدين، (2019)، المواطنة: مفهومها، بدورها التاريخية وفلسفتها السياسية، ط1، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، بيروت.
- 5- الكواكبي، عبد الرحمن. (2011). طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد. دمشق/بيروت: دار الكتاب العربي ودار الكتاب اللبناني.

ثانياً: الدوريات والمجلات

- 1- الشهري، منى ناصر عبد الله. (2024)، دور المواطنة الفاعلة والمواطنة غير الفاعلة في تعزيز الاستقرار والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، الإصدار التاسع والخمسون.
- 2- زرف، فؤاد. (د.ت). التنشئة السياسية وتشكيل العقل السياسي في المجتمع. قسم علم الاجتماع والديمقراطية، جامعة البليدة، (رسالة علمية).
- 3- لينده. العابد، (2021)، دور الممارسة السلطوية في تشكيل الثقافة الاتصالية في المؤسسة الاقتصادية: التحكيمية والأوتوقراطية في الاتصال. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد 9، العدد 4.
- 4- عبد العزيز، عبد الرحمن عبد الرحيم عمر. (2025)، دور القبيلة في إعادة إنتاج السلطة في ليبيا. المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية التربوية، المجلد 1، العدد 2.
- 5- عنصر، العياشي. (دون تاريخ)، إشكالية المواطنة والعولمة: ملاحظات نقدية. دفاتر البحوث العلمية.

المراجع الأجنبية

- 1- Wodak, R. (2021). The politics of fear: The shameless normalization of far-right discourse (2nd ed.). SAGE
- 2- Schmitt, C. (2007). The concept of the political: Expanded edition (G. Schwab, Trans.). University of Chicago Press.

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

- 1- الحمام، هشام. (2014)، مجتمعات الخوف. إسلام ويب، منشور على <https://www-islamweb-net.cdn.ampproject.org/b.net/amp/ar/article>
- 2- دايش، جاسم محمد. (2018)، ماهية السلوك السياسي، موقع كتابات، منشور على <https://kitabab.com>
- 3- شاكر، حسام. (2019)، سلطة الخوف ومسالك التخويف، الجزيرة، مدونات، منشور على <https://www-aljazeera-net.cdn.ampproject.org>
- 4- صقر، لبنى محمد. (2025). المواطنة وحقوق الإنسان، مجلة المنافذ الثقافية، منشور على <https://www.al-manafeth.com/?p=1170>
- 5- صالح، حسام الدين عبدالقادر، (2021)، الأبعاد الاتصالية للتحويلات السلطة الإعلامية، مجلة الكلمة، العدد 176، ديسمبر، منشور على http://www.alkalimah.net/Articles/Read/22363#google_vignette
- 6- عبد علي، أسعد عبد الله. (2024)، الأدوات والعوامل المساهمة في صناعة الطاغية، 22 أغسطس 2024، موقع كتابات، منشور على <https://kitabab.com/>
- 7- لعياشي، حميدة. (2026)، مقالات في الخوف وصناعاته وآثاره الوخيمة على الدول والمجتمعات والأفراد، منشور على <https://noqta.media>

- 8- محمد محمود، حمدي سيد. (دون تاريخ) الصمت كوسيلة للاعتراض: دراسة في عمق السياسة العربية، المركز الديمقراطي العربي، منشور على <https://democraticac.de/?p=100842>
- 9- محمود، حمدي سيد محمد، (2024)، الصمت كوسيلة للاعتراض : دراسة في عمق السياسة العربية ، المركز الديمقراطي العربي، 5 نوفمبر منشور على <https://democraticac.de/?p=100842>
- 10- هرثمة، يوسف، (2024)، اخلاق الطاعة والقيم المسؤولية: نحو فهم آليات الممارسة السلطوية في الفكر العربي، 30 سبتمبر 2024، <https://taqueen.com/>

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJASHSS** and/or the editor(s). **AJASHSS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.